هذه من أهم الأسباب التي تعرقل نجاح الديموقراطية في اي بلد وذلك لعدم وجود مجتمع متجانس. وهنا لا يمكننا تغافل ان ضعف المواطنة ما هو إلا جزء من أزمة الهوية ، والذي هو بالأساس منحدر من عجر عن تحقيق وحدة وطنية فاعلة ، جراء استشراء الولاءات القومية الفرعية وعدم التمكن من تحقيق وظيفة الدولة الأساس بخلق دولة –أمة واعطاء معنى كامل لمفهوم المواطنة .

وعلية لابد من الأنتباه ان ما ترتب على ضعف المواطنة من تعدد وسيادة الولاءات للجماعة الأولية يترتب عليه نتيجتان داخلية وخارجية ، الأولى إن بروز مظاهر ضعف الشعور بالمواطنة ، هو عدم وضوح رأي عام موحد فالقضايا التي تشكل رأي عام تحتل موقعاً متدنياً من هرم اهتمامات المجتمع. ان الفرد المغلوب على أمره في تكوين هذا الرأي ، اذ تقف إمامه الهرميات التقليدية – الأب، الشيخ ، رجل الدين ، السيد ، رئيس القبيلة –في تشكيل هذا الرأي او ما يعرف بالخنوع الاجتماعي ، ولعل أسوأ ما في ذلك استغلال بعض القوى السياسية القائمة في توظيف هذه الهرميات التقليدية للتأثير على الرأي العام ، وقد يستخدم العنف والى توصيف العلاقات الأجتماعية داخل المجتمع بالشخصانية وتغليب الجماعة الأولية –العائلة ، منظومة القرابة ، الارتباطات الطائفية والعرقية –على الفرد وكامل المجتمع ،اي بقاء الجماعة الأولية المرتكز الذي تدور حوله النشاطات الاجتماعية والسياسية الملزم .

اما النتيجة الخارجية المترتبة على غياب المواطنة ، هو بروز عدم التوازن في علاقات (الدولة) مع المجتمع الدولي ، فعدم القدرة على فرض الهوية الوطنية على افراده المنتمين الى الوان متعددة ستلقي بتداعياتها على شكل الأيديولوجية التي تواجه بها الدولة وتدير علاقاتها الدولية مع عدم اغفال سهولة استغلال غياب هويتها الوطنية من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها والتي هي بكل الأحوال على حساب المصلحة الوطنية العليا للوطن .